

التعليل النحوي عند ابن جني في كتابه اللع في العربية في باب حروف الجر

١- تيسير دوشي علي؛ طالب الدكتوراه قسم اللغة العربية وآدابها بجامعة قم.

٢- د. سيد محمد رضي مصطفى نيا؛ أستاذ مشارك في قسم اللغة العربية وآدابها بجامعة قم.

٣- د. حسين تكتبار فيروزجاني؛ أستاذ مشارك في قسم اللغة العربية وآدابها بجامعة قم.

٤- مهدي ناصري؛ أستاذ مشارك في قسم اللغة العربية وآدابها بجامعة قم.

Tayseer Dohi Ali; PhD student in the Department of Arabic Language and Literature, University of Qom.

Seyyed Mohammad Razi Mustafavi Nia: Associate Professor, Department of Arabic Language and Literature, University of Qom.

Hossein Taktabar Firouzjaei: Associate Professor, Department of Arabic Language and Literature, University of Qom.

Mahdi Naseri: Associate Professor, Department of Arabic Language and Literature, University of Qom.

Grammatical Reasoning According to Ibn Jinni in His Book Al-Luma' fi al-'Arabiyya: The Chapter on Prepositions

Abstract

This article explores the topic of grammatical reasoning (al-Ta'lil al-Nahwi) as presented by Ibn Jinni in his book Al-Luma' fi al-'Arabiyya, specifically within the chapter on prepositions (huruf al-jarr). The problem addressed lies in the lack of understanding among many students regarding the importance of grammatical reasoning in interpreting Arabic grammar rules, particularly concerning prepositions, which play a pivotal role in clarifying meanings and defining grammatical relationships between words. The importance of this research lies in providing students with a tool to understand the foundations of grammar and its interpretive methods. The study aims to clarify the foundations upon which Ibn Jinni relies in his grammatical reasoning and to analyze how he employs these prepositions to establish specific meanings in various contexts. The researcher employed an analytical approach, carefully studying Ibn Jinni's texts and examining his views on grammatical reasoning. One of the most prominent findings of the article is that Ibn Jinni accords prepositions a special status in his grammatical theory, viewing them as primary tools that enhance meaning and support linguistic structure. Ibn Jinni also demonstrated that grammatical reasoning is not merely a set of rigid rules, but a means to understand the deeper meanings conveyed by linguistic expressions. It was established that grammatical reasoning helps clarify subtle differences in meaning and contributes to improving students' ability to better comprehend and understand Arabic texts. Furthermore, the article shows how Ibn Jinni used various contexts to illustrate the uses of prepositions, reflecting the depth of his thought and his overall understanding of the Arabic language.

Keywords: Grammatical Reasoning, Ibn Jinni, Al-Luma' fi al-'Arabiyya, Prepositions, Grammar Rules, Linguistic Structure, Analytical Approach, Grammatical Interpretations.

١. المقدمة

إن التعليل النحوي هو أحد أركان اللغة العربية التي تسهم في فهم قواعدها وتفسير جمالها. لقد اهتم النحاة عبر العصور بتأسيس نظريات تعكس أهم القواعد النحوية التي تنظم اللغة وترتبط عناصرها ببعضها البعض، مما يقودنا إلى دراسة شاملة للمعاني ودلالاتها. يعتبر ابن جني واحدًا من أبرز النحاة الذين تناولوا مسألة التعليل النحوي بطريقة عميقة وشاملة، حيث أبدع في تفسير المعاني المتعلقة بحروف الجر من خلال كتابه "اللع في العربية". لقد ألقى الضوء على كيفية استخدام هذه الحروف في بناء الجمل وتوضيح العلاقات بين الكلمات.

تعتبر حروف الجر جزءًا أساسيًا من اللغة، إذ تسهم في تحديد المعاني وتسهيل الفهم. من خلال تحليل ابن جني لهذه الحروف، نستطيع أن نفهم كيف يمكن لهذه الأدوات البسيطة أن تصنع اختلافات كبيرة في المعاني. إن دراسة التعليل النحوي لا تقتصر فقط على تحليل النصوص، بل تتطلب

فهم السياقات الثقافية والاجتماعية التي نشأت فيها تلك النصوص. لذا، يُعد تحليل ابن جني لحروف الجر خطوة مهمة نحو فهم الاستخدامات النحوية ومنحها بعداً جديداً. كما أن التعليل النحوي يفتح أمامنا آفاقاً لفهم كيفية تطور اللغة العربية عبر العصور، وكيف تأثر النحاة بمختلف العوامل الاجتماعية والفكرية. ومن خلال دراسة أعمال ابن جني، نستطيع أن نتتبع كيف ساهمت هذه الأعمال في تشكيل اللغة ككل. يسعى هذا البحث إلى استكشاف الأسس التي تناولها ابن جني في التعليل النحوي، مع التركيز على حروف الجر تحديداً. سيساعد هذا الاستكشاف في توضيح الفروق الدقيقة التي أشار إليها ابن جني في تفسير استخدامات هذه الحروف. من الضروري فهم أن التعليل ليس مجرد قواعد جامدة، بل هو عملية تفكيك للمعاني العميقة التي تحملها الكلمات، كما يشير ابن جني في تأملاته. لذلك، يتعين علينا أن نفتح عقولنا لفهم كيفية ارتباط المعاني بالاستخدام النحوي. كما سنناقش في هذا البحث كيف أن الدارسين يمكنهم الاستفادة من التعليل النحوي في تحسين مهاراتهم في اللغة العربية، إذ سيزودهم بفهم أعمق للقواعد النحوية وأدوات التعبير. إن الآثار التي تتركها حروف الجر عند استخدامها بشكل صحيح تبرز كيفية تأثير التعليل النحوي على الكتابة والتحدث، مما يجعلنا ندرك أهمية فهم هذه القواعد في تشكيل معاني محددة. في ختام هذه المقدمة، نسعى من خلال هذا البحث إلى تقديم رؤية شاملة عن التعليل النحوي كما قدمه ابن جني، من أجل تعزيز الفهم العميق للغة العربية وقواعدها، وفتح أبواب جديدة للبحث الأكاديمي في هذا المجال.

٢. الحروف

تنقسم الحروف باعتبار عملها عند النحويين على قسمين، أحدهما: حروف عاملة. والآخر: حروف مهملة، والحروف العاملة على أقسام: ١. ما يعمل الرفع والنصب، وهي أقواها بالعمل لشبهها بالأفعال، نحو: "الحروف المشبهة بـ ليس"، و"الحروف المشبهة بالفعل"، وتسمى الحروف الناسخة للإبتداء.

٢. ما يعمل في النصب لا غير، وهي: الحروف التي تنصب الفعل المضارع، وحروف النداء

٣. ما يعمل الجزم، وهي: الحروف الجازمة للفعل للمضارع.

٤. ما يعمل الجر، وهي: حروف الجر.

الحروف بحسب معناها، سواء كانت عاملة أو عاطلة، وهي كما يلي:

٢-١. أحرف النفي

وهي (لم، ولما) اللتان تجزمان فعلاً مضارعاً واحداً، و(لن) التي تنصب الفعل المضارع، و (ما، وإن) تنفيان الماضي، وتدخلان على الاسم كذلك نحو: "ما هذا بشراً"، و(لا) تنفي الماضي والمستقبل، و(لات) خاصة بالدخول على (حين) وما أشبهه من ظروف الزمان، وهي بمعنى (ليس).

٢-٢. أحرف الجواب

وهي (نعم، وبلى، وإي، وأجل، وجير، وإن، ولا، وكلا) ويؤتى بها للدلالة على جملة الجواب المحذوفة، قائمة مقامها، و(اجل) بمعنى نعم وهي مثلها، (إي) لا تستعمل إلا قبل القسم، و (جير) حرف جواب بمعنى نعم، والأكثر يقع قبل القسم، و (إن) حرف جواب بمعنى نعم، و (لا، وكلا) تكونان لنفي الجواب، و(كلا) تقيد الردع والزجر، وقد تكون بمعنى (حقاً).

٢-٣. حروف الجر

وهي الحروف التي لا يُستغنى عنها في الكلام، نحو: (من، وعلى، وإلى، حتى، في، عن، الباء، اللام، الكاف، واو القسم، تاء القسم، رُب، مُذ، مُنْذُ، خلا، عدا، حاشا، واو رُب) وتجر الاسم الذي يأتي بعدها، والاسم الذي يليها يكون مجروراً بعلامات الجر.

٣. باب حروف الجر

وهي: (الباء، ومن، وإلى، وعن، وعلى، وفي، والكاف، واللام، وواو القسم وتاؤه، ومُذ، ومُنْذُ، ورُب، وحتى، وخلا، وعدا، وحاشا، وكى، ومتى - في لغة هذيل -، ولعل - في لغة عقيل -)، وهذه الحروف منها ما يختص بالدخول على الاسم الظاهر، وهو: رُب، ومُذ، ومُنْذُ، وحتى، والكاف، وواو القسم وتاؤه، ومتى، ومنها ما يدخل على الظاهر والمضمر، وهي البواقي، واختلف النحاة في هذا الباب نبينه كما يلي:

الأول: سيويوه: "والجر إنما يكون في كل اسم مضاف إليه ينجر بثلاث أشياء: بشيء ليس بإسم ولا ظرف وبشيء يكون ظرفاً وبإسم لا يكون ظرفاً، فأما الذي ليس بإسم ولا ظرف فقولك: مررت بعبد الله، وهذا لعبد الله، وما أنت كزيد، وبالبكر، وتالله لا أفعل ذلك، ومن، وفي، ومُذ، وعن، ورُب وما أشبه ذلك وكذلك أخذته عن زيد وإلى زيد، وأما الباء وما أشبهها فليست بظروف ولا أسماء ولكنها يُضاف بها إلى الاسم ما قبله أو ما بعده، فإذا قلت: يا بُكر، فانما أردت أن تجعل ما يعمل في المنادى من الفعل المضمر مضافاً إلى بكرٍ باللام".

وأردف قائلا: " وإذا قلت مررت بزيد، فانما أضفت المرور الى زيد بالباء وكذلك: هذا لعبد الله، وإذا قلت: أنت كعبد الله، فقد أضفت الى عبد الله الشبه بالكاف، وإذا قلت: أخذته من عبد الله، فقد أضفت الاخذ الى عبد الله بمن، وإذا قلت: مُد زمان، فقد أضفت الامر الى وقت من الزمان بمُد، وإذا قلت: أنت في الدار، فقد أضفت كينونتك في الدار بفي.

وإذا قلت: فيك خصلةٌ سوء، فقد أضفت اليه الرداءة بفي، وإذا قلت: رُب رجل يقول ذلك، فقد أضفت القول الى الرجل برُب، وإذا قلت: بالله والله وتالله، فانما اضفت الحلف الى الله سبحانه، كما أضفت النداء باللام الى بكرٍ حين قلت: يا لَبَكْرٍ، وكذلك رويته عن زيد، فقد أضفت الرواية الى زيد بعنْ "

الثاني: المبرد: وأما إلى: فانما هي للمنتهى ألا ترى أنك تقول: ذهبْتُ الى زيد، وسرْتُ الى عبد الله، وولَّكْتُ الى الله، والباء: من معانيها الاستعانة، نحو: قطعت بالسكين، وكتبت بالقلم، ومنه قوله تعالى: " واستعينوا بالصبر والصلاة "، وفيها معنى اللصاق كما هو بين، والتاء: حرف قسم، والحلف توكيد وقد تقول تالله وفيها معنى التعجب.

ورُب: معناها الشيء يقع قليلا ، وعلى: تكون حرف خفض على حدّ قولك: على زيد درهم، وتكون فعلا نحو قولك: علا زيدُ الدابة، وعلى زيد ثوب، وعلا زيدا ثوب، والمعنى قريب، ومن الاستعلاء الحقيقي قولك: هو على الجبل، ومن الاستعلاء المجازي قولهم: عليه دينٌ، كأن الدين علاه وركبه .

وأردف قائلا: " وأما في: فهي للوعاء نحو: زيد في الدار، وقد يتسع القول في هذه الحروف وإن كان ما بدأنا به الأصل نحو قولك: زيد ينظر في العلم، فصيرت العلم بمنزلة المتضمن، والكاف: زائدة تفيد التوكيد، وجعلوا منه قوله تعالى: " ليس كمثله شيء "، وانما زيدت لتوكيد نفي المثل . ومن: ابتداء الغاية نحو: سافرت من بغداد الى الموصل، فبغداد ابتداء السفر، وتقول: إذا كتبت كتابا: من فلان الى فلان، وتقيد التبعية نحو قوله تعالى: " ومن الناس من يعبد الله على حرف "، وذهب بعضهم الى ان كونها للتبعية راجع الى ابتداء الغاية، وتكون زائدة نحو: ما رأيت من أحد، وذهب بعضهم الى انها ليست زائدة، لانها تقيد معنى الاستغراق .

الثالث: ابن مالك: " من حروف الجر ما يجرّ الظاهر والمضمر وهي: من والى وعن وعلى وفي والباء واللام وحاشا وخلا وعدا في الاستثناء، فإن نصب المستثنى بهذه الثلاثة فهنّ أفعال، ويتعين ذلك في خلا وعدا مقترنين بما، ومن حروف الجر ما يجرّ الظار وحده وهي كاف التشبيه وحتى وواو القسم وتاؤه ورُب ومُذ ومُنذ وكى ومتى في لغة هذيل ولعلّ في لغة عقيل.

ولا تدخل التاء إلا على الله - تعالى وتقدس -، ولا تدخل رُب إلا على نكرة، ولا تجرّ مُذ ومُنذ الا الزمان، فإن وليها اسم مرفوع أو جملة فهما اسمان، ولا تجرّ كي إلا استفهامية او حرفا مصدريا، ويجرّ رُب مضمرا، بعد الواو والفاء كثيرا، وبعد بل ودون شيء قليلا .

وأردف قائلا: " وجرّ الظاهر بكاف التشبيه وحتى وواو القسم وتائه كثير مستغن عن التمثيل، وأما كي: فلا تدخل جارة إلا على ما الاستفهامية أو ما المصدرية أو أن أختها، وهذيل يجرون ب (متى): قاصدين بها معنى (من) كقول بعضهم: اخرجها متى كُمه، أي: من كُمه .

الرابع: الزجاجي: " حروف الخفض منها حروف الإضافة وهي: الباء والكاف واللام التي للجرّ وواو القسم وتاؤه وواو رُب وفأؤه وهمزة الاستفهام وقطع ألف الوصل في القسم والميم المكسورة والمضمومة في القسم، وهذا جملة ما جاء من حروف الجر على حرف واحد.

والذي جاء على حرفين: من وعن وفي ومُذ وها التنبيه في القسم وبل النائية مناب رُب، والذي جاء منها على أزيد من حرفين: على والى وحتى وحاشا وخلا وعدا ورُب ومُنذ ولولا مع المضمر في مذهب سيبويه، وزاد بعض النحويين فيها لعلّ مكسورة اللام ومفتوحها .

وأردف قائلا: " وزعم الاخفش أن الكاف والهاء والياء مما وقع فيه ضمير الخفض المتصل موقع ضمير الرفع المتصل كما وقع ضمير الرفع المنفصل موقع ضمير الخفض فيما حكاه من قولهم: ما أنا كَأنت ولا أنت كأنا، ووافقه الكوفيون وأبو البركات الانباري، وهذا الذي ذهب اليه الاخفش وغيره فاسد، لان وقوع الضمير المتصل موقع المنفصل لا يجوز الا في ضرورة الشعر .

وزعم المبرد أن (لولا) لا تجرّ الظاهر ولا المضمر أن لولاك ولولاي ولولاه لحنّ، وهذا الذي زعم أبو العباس باطلّ، بل حكى النحويون ان ذلك لغة العرب .

الخامس: ابن السراج: " وهي على قسمين " احدهما: ما استعملته العرب حرفا فقط ولم يشترك في لفظه الاسم ولا الفعل مع الحرف، وهو على ضربين: الأول: الحرف الذي ألزم عمل الجرّ وهي: من، والى، وفي، والباء، واللام، ورُب، والثاني: غير ملازم لعمل الجرّ، والقسم الثاني: ما استعملته العرب حرفا وغير حرف، و(من): معناها: ابتداء الغاية، وذهب سيبويه الى انها تكون لا ابتداء الغاية للامكن وتكون للتبعية نحو: هذا من الثوب، وأما (الى): فهي للمنتهى، نحو: سرت الى موضع كذا، فهي منتهى سيرك، و (في): وفي معناها الوعاء، فاذا قلت: فلان في البيت،

فانما تريد: أن البيت قد حواه، و (الباء): معناها الالتصاق، فجاؤا أن يكون معه استعانة، نحو: كتبت بالقلم، وجائز لا يكون معه استعانة، نحو: مررت بزيد.

وأردف قائلا: " وذهب سيبويه أن باء الجرّ انما هي للالزاق والاختلاط نحو قولك: خرجت بزيد ودخلت به، و (اللام): لام الإضافة، قال سيبويه: معناها الملك والاستحقاق، الا ترى انك تقول: الغلام لك، والعبد لك، وقد يُقام حرف مقام حرف آخر اذا تقاربت المعاني، نحو: فلان بمكة وفي مكة، او قوله تعالى: " بيدك الخير "، أي: في يدك، ولا يجوز دخول الباء على إلى، ولا اللام على من، ولا في على إلى، ولا شيئا منها على آخر وجاء في " المنح الحميدة في شرح الفريدة ": " قال ابن الحاجب: سميت بحروف الجرّ لأنها تجرّ معنى الفعل الى الاسم، وقال الرضي: بل لأنها تعمل إعراب الجرّ، كما قيل: حروف النصب والجرم، و (إلى) لانتهاء أي: الغاية زمانا او مكانا او غيرهما كقوله تعالى: " الى المسجد الأقصى "، و (في): الظرفية كقوله تعالى: " ليجمعنكم الى يوم القيامة "، وبمعنى مع،

وأي: المصاحبة نحو قوله تعالى: " وأيديكم الى المرافق "، ولها معان كثيرة، و(الباء): للالتصاق، نحو: سطوئ يعمرّو ومررت به، أمسكت بزيد، أي: أمسكت زيدا، و (رُبّ): للتقليل والتكثير، و (على): للاستعلاء نحو قوله تعالى: " وعليها وعلى الفلك "، و (عن): للمجاورة نحو: رميت عن القوس، و (الكاف) للتشبيه نحو: زيد كالاسد، وللتأكيد كقوله تعالى: " ليس كمثله شيء "، و (كي): للتعليل، و (من): لابتداء الغاية، كقوله تعالى: " من المسجد الحرام ".

وجاء في " قواعد المطارحة في النحو ": " حروف الجر وهي ثمانية عشر حرفا، فعشرة منا تلزم الحرفية، وخمسة تكون اسما تارة، وحروفا أخرى، وثلاثة تكون أفعالا وحروفا، و (من): لابتداء الغاية في المكان والزمان كقولك: سرّ من البصرة، وللتبيين كقوله تعالى: " فاجتنبوا الرجس من الاوثان "، وللتبعض، كقولك: أخذت من الدراهم، وغيرها من المعاني.

و(الى): لانتهاء وهي معارضة لمن، وتأتي بمعنى مع كقوله تعالى: " من أنصاري الى الله "، أي: مع الله، و (في): للوعاء مطلقا، كقولك: جلس في المسجد، وتكون بمعنى على، كقوله تعالى: " ولاصليكنم في جذوع النخل "، أي: على جذوع النخل، و (رُبّ) للتقليل وتأتي للتكثير، و (الباء) للالتصاق وتأتي للاستعانة وتأتي للمصاحبة وللظرفية والمقابلة والتعدية والسببية وبمعنى عن ومن وعلى، و (اللام) للاختصاص وللتملك وللتعليل وبمعنى بعد وعن وتأتي زائدة، و (عن) للمجاورة وتأتي بمعنى بعد وعلى، و (على) للاستعلاء وبمعنى فوق، و (الكاف) للتشبيه وزائدة ". وجاء في " شرح ابن عقيل ": " وهذه الحروف العشرون كلها مختصة بالاسماء، و (الواو) مختصة بالقسم وكذلك (التاء) ولا يجوز ذكر فعل القسم معها، و (رُبّ) لاتجرّ الا نكرة نحو: رُبّ رجل عالم لقيت، و (من): تجيء للتبعض وليبيان الجنس ولابتداء الغاية في غير الزمان كثيرا وفي الزمان قليلا وزائدة، و(الى، وحتى، واللام) لانتهاء الغاية.

و (الباء): للظرفية والسببية والاستعانة والتعدية والتعويض وللاصاق وبمعنى مع ومن وعن وللمصاحبة، و (على): للاستعلاء كثيرا وبمعنى في وللمجاورة وبمعنى بعد وعلى، و (الكاف) للتشبيه كثيرا وللتعليل وزائدة للتوكيد، وتُزاد (ما) بعد من، وعن، والباء، فلا تكفها عن العمل، وتُزاد ما بعد الكاف ورُبّ فتكفها عن العمل ".

ونكر الكوفي في البيان في شرح اللمع: " اعلم ان هذه الحروف لما اختصت بدخولها على الأسماء وجب ان تؤثر فيها عملا، لان كل حرف اختص بدخوله على اسم او فعل اثر فيه عملا، الا ترى ان حروف الجزم لما اختصت بالافعال أثرت فيها الجزم الذي هو مختص بالافعال، ف كذلك هذه الحروف أثرت الجرّ الذي هو من خصائص الأسماء.

وحروف الجرّ موضوعة لاتصال جملة بجملة او فعل باسم او اسم باسم آخر، فلا يكون حرف الجرّ أبدا الا متعلقا بما قبله، أما ظاهرا أما ضمرا، ولا يتعلق الا بفعل او باسم مشتق من فعل كقولنا: باسم الله، وتقديره: ابتدأت باسم الله، وأشبه ذلك، وقد تُزاد حروف الجرّ مع المفعول الصحيح من ذلك قوله تعالى: " ألم يعلم بأن الله يرى "، وقول القتال الكلابي:

هُنّ الحرائر لا رباث أخمرة
سودّ المحاجر لا يقران بالسور
إنما هو: يقران السور، فزاد الباء ".

وذكر أيضا: " وهذه الحروف تنفرد بالحرفية، فلا تكون غير الحروف، وهي على ضربين: ضرب يعمل بالجرّ ولا يعمل غيره، وضرب يعمل الجرّ وغير الجرّ، فأما الذي يعمل الجرّ دون غيره فهو ستة أحرف: من، والى، وفي، والباء، واللام، ورُبّ، فلا يكون ما بعدها أبدا الا مجرورا، وأما جرّا ظاهرا او مقدرا.

فأما حتى: فلا تكون الا حرفا وقد يختلف ما يقع بعدها، وكذلك الواو والتاء في القسم حرفان يجزآن، ولا يجزآن في غيره، وأما (من) اذا كانت للابتداء فهي تكون للامكان، وتكون للتبعيض، كقولك: أخذت من المال، وهذا مذهب سيبويه، وقال المبرد: وليس هو عندي كما قال سيبويه الذي عنده للتبعيض في هذا مجردة من الابتداء، وتكون لتبيين الجنس كقوله تعالى: " فاجتنبوا الرجس من الاوثان " ، وتدخل أيضا مؤكدة للنفي نحو قولك: ما جاءني من أحد .

وأردف قائلا: " واعلم ان ما بعد (إلى): قد يجوز ان يدخل في الغاية وقد لا يدخل وهو يدل على الوعاء، فإذا قلت: الماء في الكيس، فانما تريد ان الكيس ظرف له وعاء، وقد يتسع اكثر فيقال: زيد في السوق، وأما (عن): فمعناها: ما عدا الشيء، وذلك قولهم: أطعمهم عن جوع، وقد تكون اسما، وذلك اذا دخل عليها (من) كقول القطامي:

فقلت للركب لما أن علا بهم
من عن يمين الحُبيا نظرة قبل

وأما (على): فيكون حرفا واسما وفعلا، لا على ان يكون الحرف اسما ولا الاسم فعلا، ولكن يتفق اللفظ وإن اختلف المعنى، فاذا قلنا: على زيد ثوب، فهذه حرف، لان معناها الاستعلاء، فاذا قلت: علا زيدا ثوب، من قولك يعلو علوا، فهذه فعل، فاذا دخل عليه (من) فهي اسم، لان حرف الجر لا يدخل على حرف الجر، كقول عدي بن زيد العبادي:

في كناسٍ ظاهرٍ يستره
من على الشفانِ هُذابُ الفَننِ

وهي ثمانية عشر حرفا عند العلوي، وهذه الحروف مختصة بالأسماء تدخل عليها فتعمل فيها الجر، وقسمها على ثلاثة أنواع، الأول: ما يكون حرفا فقط وهي عشرة حروف (من، وإلى، وفي، والباء، واللام، وحتى، ورب، واو القسم، وتاء القسم، وباء القسم)، والثاني: ما يرد اسما وحرفا وهي: (عن، وعلى، والكاف، ومذ ومنذ)، والثالث: ما يكون مشتركا بين الفعلية والحرفية، وهي (عدا، وحاشا، وخلا).

وذهب بعض النحويين إلى أن الحروف التي تعمل الجر عشرون حرفا، وتأتي على تقسيمات هي:

١- ما يعمل الجر اتفاقا وهي أربعة عشر حرفا: (من، إلى، عن، على، في، اللام، الباء، الكاف، حتى، الواو، مذ، منذ، رب، التاء).

٢- ما يعمل الجر قليلا وهي: (خلا، عدا، حاشا)، وعدّها الكثير من النحاة من أفعال الاستثناء وهو ما عليه الجمهور.

٣- ما يعمل الجر شذوذا وهي (متى، لعل، كي).

أما الجمهور فيرون أنها سبعة عشر حرفا فهم لا يقسمون الباء إلى نوعين جارة وحرف قسم، كما صنع العلوي بل يجعلون القسم معنى من معاني الباء، ولا يعدّون ما يعمل الجر شذوذا من عدّة هذه الأحرف، وعلى هذا يكون العلوي قد وافق الجمهور في عددها.

التعليق النحوي عند ابن جني: ذكر ابن جني في كتابه " اللمع في العربية " في باب حرف الجرّ: وهي: من، والى، وفي، وعن، وعلى، وربّ، والباء، واللام، والكاف الزوائد، والواو، والتاء، وحاشا وخلا، ومذ ومنذ، وحتى، فهذه الحروف كلها تجرّ ما تتصل به، وتُضاف اليه تقول: عجبت من زيد، ونظرت الى عمرو، ورغبت في ابي محمد، وانصرفت عن جعفر، وزيد على الفرس، وربّ رجل رأيت، ومررت بسعيد، والمال لقاسم، وأنت كعمرو، ومعانيها مختلفة.

فمعنى من: الابتداء تقول: سرت من البصرة الى بغداد، أي: ابتدأت من البصرة، وتكون تبعيضا كقولك: أخذت من المال، أي: بعضه، وشربت من الماء، أي: بعضه، وتكون زائدة - دخولها كخروجها - نحو قولك: ما جاءني من أحد، أي: ما جاءني أحد، ومعنى (الى) الانتهاء، تقول: خرجت من الكوفة الى بغداد، أي: انتهيت الى بغداد.

ومعنى (في) الوعاء والظرفية تقول: زيد في الدار، والمال في الكيس، ومعنى (عن): المجاوزة والانتقال، تقول: انصرفت عن زيد، أي: جاوزته الى غيره، ومعنى (على): الاستعلاء، تقول: زيد على الفرس، أي: قد ركبته وعلاه.

ومعنى (ربّ) التقليل وهي مختصة بالنكرات دون المعارف تقول: ربّ رجل لقيته، أي: ذلك قليل، وضدها: كم، تقول: كم عبد ملكت، أي: ذلك كثير، ومعنى (الباء) (الاصاق، تقول: امسكت الحبل بيدي، أي: ألصقتها به، وتكون زائدة، كقولك: ليس زيد بقاتم، أي: ليس زيد قائما. ومعنى (اللام) (الملك والاستحقاق، تقول: المال لزيد، أي: هو مالكة ومستحقه، ومعنى (الكاف): التشبيه، تقول: زيد كعمرو، أي: هو يشبهه، وقد تكون زائدة قال تعالى: " ليس كمثله شيء "، أي: ليس مثله شيء، وقال رؤبة بن العجاج:

لواحق الأقرب فيها كالمق

المق: الطول، أي: قفيها طولاً .

رأي الباحث: يعتمد ابن جني في كتابه " اللمع في العربية " في باب حرف الجر على السماع بوصفه الأصل الأول، ويعلل استعمال حروف الجر ومعانيها بناءً على ما ورد عن العرب في كلامهم، مثل إثبات معنى خاص لحرف جرّ لانه ورد به السماع، لا لمجرد القياس. ويُعلّل تعليلاً بالمعنى والدلالة فيربط بين حرف الجرّ والمعنى الذي يؤديه، فيعلّل اختيار حرف دون آخر لاختلاف المعاني (كالاستعلاء، والظرفية، والسببية....)، ونحو ذلك: الفرق بين (في) للظرفية و (على) للاستعلاء، فاختلف المعنى هو علة الاختيار، وقيس ابن جني استعمال بعض حروف الجرّ على غيرها اذا اشتركت في المعنى، نحو: حمل بعض الاستعمالات على نظائرها اذا تقاربت الدلالة، لكنه لا يقدم القياس على السماع، بل يجعله تابعاً له.

ويعلّل أيضاً بالعامل فيعلّل جرّ الاسم بأن حرف الجرّ هو العامل فيه، ويبين ان الحرف ضعيف في نفسه، لكنه يعمل لاختصاصه بالفعل او ما يشبهه، فيفسر الاعراب (الجر) بوجود هذا العامل.

ويعلّل بالاختصاص فيرى ان حروف الجرّ تختص بالاسماء، وهذا الاختصاص هو سبب عملها، أي: كونها لا تدخل الا على الأسماء هو علة جرّها لها، ويعلّل أيضاً تعليلاً بال حذف والتقدير، فيعلّل بعض التراكيب بوجود حرف جرّ محذوف، نحو: نصب بعض الظروف او المفاعيل على تقدير حرف جرّ محذوف، فيجعل التقدير وسيلة تفسيرية للتركيب.

وله تعليلاً بالتوسع اللغوي، فيذكر ان العرب قد تتوسع في استعمال حروف الجرّ، فتستعمل حرفاً في غير معناه الأصلي، ويعلّل ذلك بالمجاز او الاتساع في الكلام، ويعلّل أيضاً بالفرق بين الأصل والفرع، فيقرر ان لكل حرف معنى أصلياً، ثم تتفرع عنه معان أخرى، فيعلّل الاستعمالات المختلفة بردها الى الأصل.

١-٣. باب مُذ و مُنذ

وهما حرفا جرّ بمعنى (من) لابتداء الغاية، إن كان الزمان ماضياً، نحو: ما رأيته مُذ أو مُنذ يوم الجمعة، وبمعنى (في) التي للظرفية، إن كان الزمان حاضراً، نحو: ما رأيته مُنذُ يومنا أو شهرنا، أي: فيهما، وحينئذٍ تُقيدان استغراق المدة، وبمعنى (من والى) معا، اذا كان مجرورهما نكرة معدودة لفظاً او معنى، نحو: ما رأيته مُذ ثلاثة أيام، أي: من بدئها الى نهايتها، ما رأيته مُذ أمدٍ، واختلف النحاة في هذا الباب نبينه على النحو التالي:

الأول: سيبويه: " وأما (مُذ) فتكون ابتداء غاية الأيام والاحيان، كما كانت (من)، ولا تدخل واحدة منهما على صاحبها، وذلك قولك: ما لقيته مُذ يوم الجمعة الى اليوم ومُذ غدوة الى الساعة، وما لقيته مُنذُ اليوم الى ساعتك هذه، فجعلت اليوم اول غايته، فأجريت في بابها، كما جرت من حيث قلت: من مكان كذا الى مكان كذا.

ويقول: ما رأيته مُنذُ يومين، فجعلتها غاية كما قلت: أخذته من ذلك المكان، فجعلته غاية، ولم ترد منتهى، وأما (مُنذُ) فضُمَّت: لانها للغاية " . الثاني: المبرد: " وأما الموضع الذي ينخفض ما بعدها فأن تقع في معنى (في) ونحوها، فيكون حرف خفضٍ وذلك قولك: أنت عندي مُذ اليوم ، ومُنذُ الليلة ، وأنا أراك مُذ اليوم يا فتى، لان المعنى في اليوم وفي الليلة.

وليس المعنى أن بيني وبين رؤيتك مسافة، وكذلك: رأيت زيدا مُذ يوم الجمعة يمدحك، وأنا أراك مُذ سنة، تتكلم في حاجة زيد، لانك تريد انا في حال رؤيتك مُذ سنة، فإن أردت: رأيته مُذ سنة، أي: غاية المسافة الى هذه الرؤية سنة - رفعت -، لانك قلت: رأيته، ثم قلت: بيني وبين ذلك سنة، فالمعنى: أنك رأيته، ثم غيرت سنة لا تراه " .

وأردف قائلاً: " فأما (مُنذُ) فمعناها - جررت بها او رفعت - واحد، وبابها الجر، لانها في الأزمنة لابتداء الغاية بمنزلة (من) في سائر الأسماء، تقول: لم أرك مُنذُ يوم الجمعة، أي: هذا ابتداء الغاية، كما تقول: من عبدالله الى زيد، ومن الكوفة سرت.

فإن رفعت فعلى أنك جعلت (مُنذُ) اسماً، وذهبت الى انها (مُنذُ) في الحقيقة، وذلك قليل، لانها في الأزمنة بمنزلة (من) في الأيام، فأما (مُنذُ) فدلّ على انها اسم: انها محذوفة من (مُنذُ) التي هي اسم، لان الحذف لا يكون في الحروف، انما يكون في الأسماء والافعال، نحو: يد، ودم، وما أشبهه " .

الثالث: ابن مالك: " ولا يجزّ بمُذ ومُنذُ الا الزمان: فان كان ماضياً: فهما معه لابتداء الغاية كقولك: ما رأيته مُذ يوم الجمعة، وإن كان حاضراً فهما معه بمعنى في كقولك: ما رأيته مُذ شهرنا، وإن وليهما ايم مرفوع فهما اسمان مبتدآن بمعنى (أول المدة)، في مثل: ما رأيته مُذ يوم الجمعة. وبمعنى جميع المدة في مثل: ما رأيته مُنذُ ثلاثة أيام، والزمان المرفوع بعدها خبرٌ، والتقدير: أول المدة يوم الجمعة، ومدة ذلك ثلاثة أيام، فإن وليهما أيضاً جملة فهما مبتدآن والخبر زمن مضاف الى جملة تقديراً ثم حذف وأقيمت الجملة مقامه " .

الرابع: الزجاجي: " أَنْ (مُذْ وَمُنْذُ) لا يدخلان الا على الزمان ولا يدخلان منه على مستقبل، وإنما يدخلان من على الحال والماضي، فالحال أبداً يكون بعدها مخفوضاً، والحال الآن وما في معناها كالساعة والحين واللييلة وكل اسم زمان أضفته الى نفسك قرب او بعد نحو يومنا وشهرنا وعامنا، ولا يكون أبداً الا مخفوضاً لانه لا يمكن ان يتقدر بخلاف (في) فلهذا ألزم الجرّ.

وأما الماضي فلا يخلو من أن تدخل عليه مُذْ او مُنْذُ، فإن دخلت عليه مُنْذُ جاز الرفع والجرّ، والجرّ أفصح، وأن دخلت عليه مُذْ لم يجز الا الرفع في لغة بعض الحجاز، ومن الناس من أنكر الجرّ، ومنهم من زعم أنه يكون نادراً، والغالب على (مُذْ) ان يُرفع ما بعدها، لان الحال وإن انجرّ بعدها فهو لفظ قليل محصور، والغالب على (مُنْذُ) الحرفية لانها جازة للحاضر والماضي.

وأردف قائلاً: " وإذا دخلتا على الحال كانتا للغاية بمنزلة من في قولك: ما رأيته مُنْذُ عامنا، الرؤية منقطعة في جملة العام، وإذا دخلت على الماضي فاما ان يكون معدوداً او لا يكون، فان كان معدوداً فقلت: ما رأيته مُنْذُ يومنا ومُنْذُ ثلاثة أيام، فهي أيضاً للغاية، وان دخلت على معرفة ليس بمعدود كانت لا ابتداء الغاية، تقول: ما رأيته مُنْذُ يوم الجمعة.

الخامس: أبو البركات الانباري: " إِنَّ الاغلب على (مُذْ) الاسمية، والاغلب على (مُنْذُ) الحرفية وكل واحد منهما يكون ايماً، ويكون حرفاً جازاً، لان (مُذْ) دخلها الحذف، والاصل فيها (مُنْذُ) فحذفت النون منها، والحذف انما يكون في الأسماء، و (مُذْ، وَمُنْذُ) مبنيات لان الحروف كلها مبنية، ولما تضمنتا معنى الحروف، وجب ان يُبنيا، وتُبنى مُذْ على السكون لان الأصل في البناء ان يكون على السكون، فبنيت على الأصل، وتُبنى مُنْذُ على الضم لانها لمّا وجب ان تحرك الذال لالتقاء الساكنين بُنيت على الضم، إتباعاً لضمي الميم، وهما تختصان بابتداء الغاية في الزمان، كما ان (من) تختص بابتداء الغاية في المكان.

وذكر أيضاً: " وذهب الكوفيون الى أن (من) تستعمل في الزمان، كما تستعمل في المكان، واستدلوا بقوله تعالى: " لمسجدٌ أُسس على التقوى من أول يوم أحق أن تقوم فيه "، فأدخل (من) على (اول يوم) وهو ظرف زمان، وما استدلوا به لا حجة لهم فيه لان التقدير فيه: من تأسيس اول يوم، فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه.

وجاء في " أوضح المسالك على ألفية ابن مالك ": " وما يختص بالزمان، وهو: مُذْ، وَمُنْذُ، فأما قولهم: ما رأيته مُذْ أَنْ الله خلقه، فتقديره: مُذْ زمن أن الله خلقه، أي: مُذْ زمن خلق الله إياه، وجاء في " المنح الحميدة ": " وَمُذْ وَمُنْذُ من حروف الجرّ وهما يجرّان ظرف الزمان، وما لا ابتداء غاية الزمان ك (من) الابتدائية، بشرط إن دخلا بماضٍ، نحو: ما رأيته مُذْ يوم الجمعة، ومنذ يومين، وهما ك (في) الظرفية إن دخلا فيما حضر من الزمان نحو: ما رأيته مُذْ يومنا.

وجاء في " قواعد المطارحة في النحو ": " وَمُذْ وَمُنْذُ للابتداء في الزمان الماضي، كقولك: ما رأيته مُذْ سنة كذا، أي: ابتداء انتقاء الرؤية من تلك السنة، وللظرفية في الحاضر، كقولك: ما رأيته مُذْ يومنا، أي: انتقاء الرؤية في يومنا، وقال بعضهم: انهما ضعيفتان في الاسمية، فجعل الاسم الصريح - وهو ما بعدها - مبتدأ أولى، وهذا معارض بأن بعضهم ذهب الى اسميتهما مطلقاً في حالة الرفع والجرّ، وجعل الجرّ بالإضافة.

وجاء في " النحو الوافي ": " وَمُذْ وَمُنْذُ حرفان بمعنى (من) الابتدائية، إن كان المجرور ماضياً معرفة، نحو: ما قابلت صديقي مُذْ أو مُنْذُ يوم الأربعاء، أي: من يوم الأربعاء، وبمعنى (في)، إن كان المجرور حاضراً معرفة، نحو: ما قرأت مُذْ أو مُنْذُ اليوم، أو عامناً، أو شهرناً، أو اسبوعناً، أو منذ هذا الأسبوع، أو هذا الشهر، أو هذه السنة، ولا يجوز في الحاضر بعدهما الا الجرّ عند أكثر العرب.

وتأتي بمعنى (من والى) معاً، فيدخلان على الزمان الذي وقع فيه ابتداء الفعل وانتهأه، ويُشترط حينئذٍ ان يكون الزمان نكرة، معدوداً لفظاً، كمُذْ يومين، او ان يكون معدوداً معنى، كمُذْ شهر، لانهما لا يجرّان المبهم.

وجاء في " همع الهوامع ": " وَمُذْ وَمُنْذُ لا يجرّان الا الظاهر من اسم الزمان او المصدر، ويجوز وقوع المصدر بعدهما، نحو: ما رأيته مُذْ قدوم زيد، بالرفع والجرّ، وهو على تقدير حذف الزمان، أي: مُذْ زمن قدوم زيد، ويجوز وقوع (أن) وصلتها بعدهما، نحو: ما رأيته مُذْ أَنْ الله خلقي، فيحكم على موضعها بما حكم به للفظ المصدر، من رفع او جر، وهو على تقدير زمان أيضاً.

وجاء في " شرح ابن عقيل ": " ولا تجرّ (مُنْذُ وَمُذْ) من الأسماء الظاهرة إلا أسماء الزمان، فإن كان الزمان حاضراً كانت بمعنى في، نحو: ما رأيته مُنْذُ يومنا، أي: في يومنا، وإن كان الزمان ماضياً كانت بمعنى من، نحو: ما رأيته مُذْ يوم الجمعة، أي: من يوم الجمعة.

وجاء في البيان في شرح اللمع: " اعلم ان (مُذْ، وَمُنْذُ) اسمان من أسماء الزمان ولا يدخلان الا على الزمان لفظاً وتقديراً، وقد يكونان حرفي جرّ لان العرب استعملتهما على ذلك، والاغلب على (مُذْ) ان يكون اسماً لانه محذوف منه النون، والدليل على ذلك انك لو سميت به رجلاً ثم صغرت له قلت: مُنْذُ، والاغلب على (مُنْذُ) ان يكون حرفاً.

فاذا كان ما بعدهما مرفوعا كانا اسمين، وإذا كان مجرورا كانا حرفين، فاذا قلت: أنت عندنا مُد الليلة، أضفت الكون الى الليلة ب (مُد) او (مُنْد)، كما تقول: أنت عندنا مُد الليلة، ومُد: حرف وصلت بها الى (كم) كما وصلت في قولك: بمن تمرّ بالباء، ومعنى مُد الليلة: الوقت الحاضر. وأما الموضع الذي تكونان فيه اسمين فانهما يكونان على ضربين: احدهما: ان تكونا بمعنى الأمد، تقول: لم أره مُد يومان، أي: أمد عدي رؤيته يومان، ف (مُد) مبتدأ وما بعده خبر عنه، وتختص النكرة بهذا الموضع، إذ كان هذا الجواب عن سؤال عن عدّة المدّة التي انقطعت فيها الرؤية، كأن قائلًا قال: لم أر زيدا، فقل له: مُد كم يوم ؟ فقال: مُد يومان، فصار الأمد لانقطاع الرؤية هو يومان .

وجاء أيضا: " والضرب الآخر: ان تكونا لأول الوقت نحو: لم أره مُد يوم الجمعة، أي: أول ذلك يوم الجمعة، وهذا الضرب يحتاج الى التوقيت والتخصيص بوقت دون وقت، فاذا كانا اسمين كان الكلام من جملتين .

وإذا كانا حرفي جرّ كان الكلام جملة واحدة، و (مُد، ومُنْد) لا يُضافان الى مضمّر لانهم استغنوا بقولهم: أمدهُ عن: مُنْدُهُ، كما استغنوا بقولهم: إليه عن حتّاه، و (مُد، ومُنْد) مبنيان على كل حال، أما اذا كانا حرفي جرّ، فلأن الحروف كلها مبنية، وأما اذا كانا اسمين فلأن معناهما في غيرهما، وهو الزمان الذي يدلان عليه.

وقال قوم: الحرفية مُراعاة فيهما، وبُني مُد على السكون لان اصل البناء ان يكون ساكنا، فجاء على اصله، وبُني مُنْد على الضم لاتّباع الضمة الضمة، ولم يحفلوا بالساكّن، ولم يبنوها على الوقف لاجل سكون النون فيلتي ساكنان، فان لقي مُد ساكن حركتها بالضم ردا لها الى اصلها، لان اصلها كان مُنْد مبنيا على الضم، فلما حذفت النون سكن، ويجوز ان يُحرّك بالكسر على الأصل في كل ساكنين التقيا .

وذكر الاصبهاني في شرح اللمع في النحو: " اعلم ان (مُد، ومُنْد) ابتداء الغاية في الأزمنة، بمنزلة (من) في الأمكنة، فلا يجوز (من) في الزمان، كما لا يجوز (مُد) في المكان، لا تقول: جئتكَ مُد بغداد، كما لا تقول: جئت من اليوم، فهذا للزمان خاصة كما ان ذلك للمكان، وقال تعالى: " لمسجد أسس على التقوى من أول يوم أحقّ ان تقوم فيه " ، والتقدير: من تأسيس أول يوم، فحذف المصدر في اللفظ وهو مراد في المعنى و (من) داخل على ذلك المصدر .

وان كانا حرفين فهما يدلان على اول الوقت، ويُقدر تقدير: من او تقدير في، وزعم قومُ انها انما يجزآن لانهما اسمان مضافان الى ما بعدهما، فما بعدهما: مجرور بالإضافة، لا لانهما حرفان بل هما اسمان مضافان الى ما بعدهما، وإذا كانا حرفين فلا اشكال في بنائهما لان الحروف مبنية، وكان حق (مُنْد) ان يبنى على السكون، لكن عُذّل عنه لالتقاء الساكنين .

واختير الضم من الحركات إتباعا للميم، ولا يعتد بالنون، حاجزا حصينا، كما لا يعتد بحروف المد واللين، فكما انهم قالوا في اسم الفاعل من (أنتن): مُنْتَن، ومُنْتِن، فضمّوا التاء، تبعاً للميم، ولم يعتدوا بالنون حاجزا، وقالوا في: أجيئك: أجوك، واما اذا كانا اسمين فبنيا لتضمنهما معنى (من، والى) اذا كان ما بعدهما مبهمين، او (من) وحدها، اذا كانا لأول الوقت .

وجاء في " معاني النحو ": " ويذكر النحاة أن (مُنْد) لغة أهل الحجاز، وأما (مُد) فلغة بني تميم وغيرهم ويشاركون فيها أهل الحجاز، وأكثر العرب يجزّون ما بعد (مُنْد) مطلقاً وأما (مُد) فيجزّون بعدها الحاضر، ويرفعون بعدها الماضي .

وأما الموضع الذي ينخفض ما بعدها فأن تقع في معنى (في) ونحوها، فيكون حرف خفض، نحو: أنت عندي مُد اليوم، وهذان الحرفان لابتداء الغاية بمعنى (من) اذا كان الزمان ماضيا، نحو: ما رأيته مُنْدُ يوم الخميس .

وبمعنى (في) اذا كان الزمان حاضرا، نحو: ما رأيته مُنْدُ يومنا، وبمعنى (من و الى) جميعا ان كان معدودا، نحو: ما رأيته مُنْدُ ثلاثة أيام، والحق أن (الى) مفهومة منهما مطلقا، اذا كان الزمان ماضيا .

التعليق النحوي عند ابن جني:

ذكر ابن جني في كتابه " اللمع في العربية " في باب مُد ومُنْد: اعلم أن كل واحدة منهما تصلح ان تكون اسما رافعا، وان تكون حرفا جازا، والاغلب على (مُد) أن تكون اسما رافعا .

والاغلب على (مُنْد) ان تكون حرفا جازا، فإذا كان معنى الكلام: ببني وبينه كذا وكذا، فارتفع بهما، تقول: ما رأيته مُد يومان ، وما زارنا مُنْدُ يومان ، وما زارنا مُنْدُ ليلتان ، فترفع، لان معنى الكلام ببني وبينه الرؤية يومان، وببني وبينه الزيارة ليلتان، وتقول: أنت عندنا مُنْدُ اليوم ، وما فارقتنا مُد الليلة ، فتجرّ، لان معناه في الليلة واليوم، فهما حرفا جرّ، لان العرب استعملتهما على ذلك .

و(مُنْدُ) مبنية على الضم، و (مُذ) مبنية على الوقف، فإن لقيها ساكنٌ بعدها صُمّت الذال لالتقاء الساكنين، تقول: مُذ اليوم ، ومُذ الليلة، وأصل مُذ: مُنْذُ قَحْذَفْتَ النون تخفيفاً، فهما مبنيتان على كل حال، أما إذا كانا حرفي جرّ، فلأن الحروف كلها مبنية، وقال قوم: الحرفية مُراعاةً فيهما، وبُني (مُذ) على السكون، لأن أصل البناء ان يكون ساكناً، فجاء على أصله.

وبُني (مُنْذُ) على الضم لاتّباع الضمة الضمة، ولم يحفلوا بالساكن، ولم يبنوها على الوقف لأجل سكون النون فيلنقي ساكنان، فإن لقي (مُذ) ساكن حركتها بالضم ردّاً لها إلى أصلها، لأن أصلها كان (مُنْذُ) مبنياً على الضم، فلما حذفت النون سكن، ويجوز أن يُحرّك بالكسر على الأصل في كل ساكنين التقيا .

رأي الباحث: علل ابن جني في كتابه " اللمع في العربية " في باب مُذ ومُنْذُ تعليلاً بالمعنى (الدلالة الزمنية) إذ يُبين انهما موضوعتان للدلالة على ابتداء الغاية في الزمان، فاستعمالها مرتبط بزمنٍ ماضٍ يمتد إلى زمن التكلم، لذلك يجيء ما بعدها مجروراً إذا أُريد به مجرد الظرفية نحو: منذُ يوم الجمعة، أو مرفعاً إذا أُولَ بجمله اسمية فيها معنى الابتداء نحو: ما رأيته منذُ يوم الجمعة، وهذا تعليلٌ قائمٌ على ربط الحكم الاعرابي بالمعنى المقصود.

ويقيس ابن جني (مُذ ومُنْذُ) على الجرّ من جهة، وعلى الأسماء من جهة أخرى، إذا عملتا عمل حروف الجرّ جرّاً ما بعدهما، وإذا خرجتا عن شبه الحرف وقاربتا الاسم جاز رفع ما بعدهما على الابتداء، فهو يعمل اختلاف الاعراب بالقياس على نوعين مختلفين من البنية النحوية. ويعمل أيضاً من خلال السماع على ما ورد في كلام العرب، فيثبت ان الوجيه (الجرّ والرفع) مسموعان، ولا يقتصر على القياس النظري، بل يربطه بما ثبت في الاستعمال، وهذا يدل على ان السماع عنده أصلٌ يُبنى عليه التعليل. ويشير إلى فروق دقيقة بينهما من حيث الاستعمال، أما (مُذ) فهي أخفّ، فتكثر في الاستعمال المختصر. و (مُنْذُ) أطول لفظاً، فهي أثقل، ولذلك تميل إلى الاستعمال في المواضع الأوضح والأكثر امتداداً، وهذا نوع من التعليل الصوتي واللفظي المرتبط بالخفة والثقل، ويعمل أيضاً تعليلاً بالتركيب، فيعمل رفع بعد (مُذ و مُنْذُ) أحياناً بأن ما بعدهما يكون في تقدير مبتدأ، والخبر محذوف نحو: منذُ يوم الجمعة إلى الآن، فهو يعتمد على التقدير التركيبي لتفسير الظاهرة الاعرابية.

٢-٣. باب حتى

حتى: لانتهاه ك (إلى)، كقوله تعالى: " سلامٌ هي حتى مطلع الفجر "، وأما العاطفة، فال خلاف في ان ما بعدها يجب ان يدخل في حكم ما قبلها، وقد تكون للتعليل بمعنى (اللام)، نحو: اتق الله حتى تقوّر برضاه، واختلف النحاة في هذا الباب بنبينه على النحو التالي:
الأول: سيويه: " اعلم ان حتى تنصب على وجهين: فأحدهما: ان تجعل الدخول غاية لمسيرك وذلك قولك: سرت حتى أدخلها كأنك قلت: سرت إلى ان أدخلها، فالنصب للفعل هاهنا هو الجارّ للاسم، وهذا قول الخليل، وأما الوجه الآخر: ان يكون السير قد كان والدخول لم يكن وذلك اذا جاءت مثل (كي) التي فيها إضمار (أن) وفي معناها وذلك قولك: كلمته حتى يأمر لي بشيء.

واعلم ان (حتى) يُرفع الفعل على وجهين: تقول: سرتُ حتى أدخلها، تعني أنه كان دخول متصل بالسير كاتصاله به بالفاء اذا قلت: سرت فأدخلها، فأدخلها هاهنا على قولك: هو يدخل وهو يضرب اذا كنت تُخبر أنه في عمله أن عمله لم ينقطع، وأما الوجه الآخر: فانه يكون السير قد كان وما أشبهه ويكون الدخول وما أشبهه الآن فمن ذلك: لقد سرت حتى أدخلها ما أمنع أي: حتى اني الان أدخلها كيفما شئت .

وأردف قائلاً: " ومما يدلّ على ان (حتى) حرف من حروف الابتداء أنك تقول: حتى إنه ليفعل ذاك، كما تقول: فإذا إنه يفعل ذاك، ومثل ذلك: مرض حتى يمّر به الطائر فيرحمه، والفعل هاهنا منقطع من الأول، وليس بين (حتى) في الاتصال وبينه في الانفصال فرق في انه بمنزلة حرف الابتداء وان المعنى واحد الا ان احد الموضعين الدخول فيه متصل بالسير وقد مضى السير، والدخول الآخر منفصل وهو الان في حال الدخول .

الثاني: المبرد: " اعلم ان الفعل يُنصب بعدها بإضمار (ان)، وذلك لان (حتى) من عوامل الأسماء الخافضة لها، تقول: ضربت القوم حتى زيد، فعملها الخفض، وتدخل الثاني فيما فيه الأول من المعنى، لان معناها اذا خفضت كمعناها اذا نُسق بها، وأما التي بمعنى (إلى ان) فقولك: أنا أسير حتى تطلع الشمس.

وأما الوجه الذي تكون فيه بمنزلة (كي) فقولك: أطع الله حتى يُدخلك الجنة، واعلم ان (حتى) يرتفع الفعل بعدها وهي التي تقع في الاسم ناسقةً، نحو: ضربتُ القوم حتى زيدا ضربته .

وذكر أيضا: " والرفع يقع على وجهين: وذلك قولك: سرت حتى أدخلها، أي: كان مني سيرٌ فدخل، وهنا ليس فيها معنى (كي) ولا معنى (الى ان)، والوجه الآخر: ان يكون السبب متقدما غير متصل بما تُخبر عنه، ثم يكون مؤديا الى هذا، كقولك: مرض حتى لا يرجونه، أي: هو الان كذلك " .

الثالث: الزجاجي: " تنقسم حتى أربعة أقسام: أحدها: ان تكون حرف ابتداء فتقع بعدها الجمل المستأنفة وذلك نحو قولك: قام القوم حتى زيد قائم، والثاني ان تكون ناصبة للفعل وهي التي تدخل على الفعل فتصبه وتكون بمعنى (الى ان) نحو: سرت حتى تطلع الشمس، أي: الى ان تطلع الشمس.

او بمعنى (كي) نحو: سرت حتى أدخل المدينة، أي: كي أدخل المدينة، والثالث: أن تكون عاطفة، وهي التي تحمل ما بعدها على ما قبلها فتصيره في مثل حاله في الاعراب، وذلك نحو قولك: قام القوم حتى زيد، والرابع: أن تكون جارة، وهي التي تدخل على الاسم فتجره ويكون معناها كمعنى (الى) وذلك نحو قولك: أكلت السمكة حتى رأسها، أي: الى رأسها " .

وأردف قائلا: " والرفع على ثلاثة أوجه: أحدها: الرفع على الابتداء والجملة في موضع الخبر كأنك تقول: حتى زيد قائم، والثاني: أن يكون الاسم مرفوعا بإضمار فعل فتكون المسألة من الاشتغال كأنك قلت: حتى زيد قائم، والثالث: ان يكون زيد معطوفا على ما قبل وتكون الجملة الواقعة بعده تأكيدا لا موضع لها من الاعراب، وأما الخفض والعطف فضعيفان، والعطف أقل لان العطف يجيء أقل من الخفض بها.

وزعم بعض نحاة الاندلس أنه لا يجوز الخفض بها ولا العطف حتى يكون الفعل الواقع بعد حتى عاملا في ضمير الاسم الذي قبلها نحو قولك: ضربت القوم حتى زيد ضربتهم، كأنك تقول: ضربت القوم ضربتهم حتى زيد " .

الرابع: ابن السراج: " حتى: منتهى لابتداء الغاية بمنزلة (الى) وهي على ضربين: أحدهما: ان يكون ما بعدها جزءا مما قبلها وينتهي الامر به نحو: ضربت القوم حتى زيد، والثاني: ان ينتهي الامر عنده ولكنها قد تكون عاطفة وتليها الأفعال، ويستأنف الكلام بعدها، نحو: ضربت القوم حتى عمرا.

وأما (حتى) الجارة ولا يجوز في هذا الباب الا الجر، نحو قولك: إن فلانا ليصوم الأيام حتى يوم الفطر، فانتهت (حتى) بصوم الأيام الى يوم الفطر، ولا يجوز ان تنصب (يوم الفطر) لانه لم يصمه، فلا يعمل الفعل فيما لم يفعله " .

وذكر أيضا: " و (إلى) أعم من (حتى) تقول: قمت إليه، فجعلته منتهاك من مكانك، ولا تقول: حتاه، وغير سيبويه يُجيز: حتاه وحتاك في الخفض، ولا يُجيزون في النسق، لان المضممر المتصل لا يلي حرف النسق، لا تقول: ضربت زيدا وك يا هذا، ولا قتلت عمرا وه، انما يقولون في مثل هذا: إياك، وإياه، والقول عندي ما قال سيبويه، لانه غير معروف اتصال حتى بالكاف وهو في القياس غير ممتنع " .

الخامس: أبو البركات الانباري: " حتى على ثلاثة أوجه: الأول: ان تكون حرف جر ك (إلى)، نحو قوله تعالى: " سلامٌ هي حتى مطلع الفجر "، وما بعدها مجرور بها في قول جماعة النحويين، إلا في قول شاذ لا يُعرج عليه، وهو ما حكى عن بعضهم قال أنه مجرور بتقدير (الى) بعد (حتى)، وهو قول ظاهر الفساد، والوجه الثاني: ان تكون عاطفة حملا على الواو، نحو: جاءني القوم حتى زيد، والوجه الثالث: ان تكون حرف ابتداء ك (أما)، نحو: ضرب القوم حتى زيد ضارب، وذهبوا حتى عمرو ذاهب، وهذه الأوجه الثلاثة قد تجتمع كلها في مسألة واحدة، نحو قولهم: أكلت السمكة حتى رأسها، وحتى رأسها، وحتى رأسها، بالجر والرفع والنصب " .

وجاء في " المنح الحميدة ": " حتى لانتهاه في الغاية ك (الى) ولكن (الى) أمكن منها، ولذلك خالفها في أشياء، منها انها تجر في اسم ظاهر لا ضمير، وقيل خشية الالتباس بالعاطفة، فانها تدخل على الضمير، ومنها ما هو كالاخر متصلا به عند الأكثر، نحو قوله تعالى: " سلام هي حتى مطلع الفجر " .

ولا يجوز: سرت حتى نصف الليل، خلافا للسيرافي وجماعة أنها لاتجر الا الجزء فقط دون المتصل به، وهو مردود بالاية، خلافا لابن مالك، إذ قال في التسهيل: ولا يلزم كونه اخر جزء او ملاقي اخر جزء، خلافا لزاعم ذلك، والتزم الزمخشري كون مجرورها اخر جزء او ملاقي اخر جزء، وهو غير لازم، ثم استدلل بشاهد.

وردّه أبو حيّان بأنه لا حجة فيه، وان ما ذهب اليه الزمخشري هو قول اصحابنا وكذلك قال ابن هشام، ولكن جزم ابن مالك باشتراط ذلك في (شرح الكافية) " .

وجاء في " قواعد المطارحة في النحو ": " وحتى في المعنى ك (إلى)، لكنها تُفارقها في دخول ما بعدها في ما قبلها ظاهرا، كقولك: أكلت السمكة حتى رأسها، فالرأس مأكول، ولا تدخل على المضممر لفرعيتها على (الى).

وقيل: لو دخلت عليه فإما أن تبقى ألفها غير منقلبة، وهي مخالفة لباب الالفات التي لا اصل لها في (واو) ولا (ياء)، وإما أن تُقلب، وهي مخالفة للقاعدة المستمرة في ان المضمر لا يغير الكلمة، وفيه نظرٌ، وأجازة المبرد، ونُسب الى الكوفيين، تمسكا بقول الشاعر:

فلا والله لا يُلْفِي أناسٌ فتى حتّاك يا ابن أبي زياد

وجاء في " شرح ابن عقيل ": " ولا تجرّ (حتى) إلا ما كان اخرا، نحو قولك: أكلت السمكة رأسها، او متصلا بالآخر نحو قوله تعالى: " سلامٌ هي مطلع الفجر "، ولا تجر غيرهما فلا تقول: سرّت البارحة حتى نصف الليل.

واعلم ان (حتى) الجارة على ضربين: جارة للمفرد الصريح، وهذه هي التي تجرّ لا تجرّ إلا الآخر او المتصل بالآخر، ولا تكون الا غائية، وجارة لأن المصدرية ومدخولها، وهذه تكون غائية، وتكون تعليلية، وتكون استثنائية .

وذكر الكوفي في البيان في شرح اللمع: " اعلم ان (حتى) على ضروب، فأحد ضروبها ان تكون حرف جرّ تجرّ ما بعدها بنفسها لا بإصمار حرف جرّ ولا بنيابة عنه، وهذا رأي سيبويه، وعند الكسائي تجرّ بإصمار (الى)، ويقول: ان قوله تعالى: " سلامٌ هي حتى مطلع الفجر " ، والتقدير: سلامٌ هي الى مطلع الفجر، وذكر الفراء: هي نائبة عن (الى) لانها من عوامل الأفعال، تعمل في الفعل النصب، ولكن لا تختص بالفعل، فلهذا أجاز ان تتوب عن (الى).

واعلم انه لا يمتنع ان تكون (حتى) حرف جرّ في موضع، وتكون غير ذلك في موضع اخر، كما تقول: ان اللام المكسورة تجزم الأفعال في نحو قولنا: ليقيم زيد، وإن كانت تجرّ الأسماء، وهي موضوعة للغاية كما ان (الى) موضوعة للغاية، ومتى كانت غاية لم يكن بعدها الا مجرورا، لان معنى العطف زال عنها، تقول: إن فلانا ليصوم حتى يوم الفطر، فيكون مجرورا على كل حال، والفرق بينما ان المضمر لا يقع بعد (حتى) كأنهم استغنوا به (إليه) عن (حتّاه) .

وأردف قائلا: " والثاني: ان يكون الاسم الواقع بعدها من جملة ما قبلها، والفعل يُستبعد منه أكثر مما كان يُستبعد من الجميع، نحو قولك: استجري على الأمير جُنْدَه حتى الضعيف، ولا يجوز ان تقول: الى الضعيف، لان ذلك ليس بمعنى، فلو قلت: استجري على الأمير جُنْدَه حتى انتهى الاستجراء الى الضعيف، كان ذلك بزيادة كثيرة، ووقعت (الى) في صلة (انتهى) لا في صلة (حتى).

والضرب الثاني من معاني (حتى) ان تكون عاطفة فيشترك ما بعدها في اعراب ما قبلها بمنزلة الواو، الا انها لما كانت أضعف من الواو أظهرها بعدها الفعل فقالوا: ضربتُ القومَ حتى زيدا ضربته، فيكون الواقع بعدها جملة من الكلام، ليُفرقوا بذلك بين كونها عاطفة وبين كونها جارة إذا كانت غاية.

وقد يجوز ان يُحذف الفعل بعدها، فتقول: ضربتُ القومَ حتى زيدا، وقد تقع الجمل الخبرية بعد (حتى) فتكون مبتدأة مقطوعة من أول الكلام، ويكون ما بعدها يرتفع على الابتداء والخبر بمنزلة (أما) تقول: ضربتُ القومَ حتى زيدٌ مضروبٌ " .

وذكر أيضا: " وحتى: الداخلة على الأفعال هي الجارة للأسماء، كما ان اللام الجارة للأسماء هي الناصبة للأفعال في قولك: جئتُ لِتُكرمَنِي، ولما كان حرف الجرّ لا يدخل على الأفعال قدّروا (أن) لتكون هي والفعل بعدها في تأويل مصدر، فيدخل حرف الجر على المصادر لا على الأفعال. ولا يجوز إظهار (أن) بعد (حتى) لانها نائبة عن (أن) في نصب الأفعال، فلو أظهرت (أن) لاجتمع البذل والمبدل، وأيضا فانك اذا أدخلت حتى على فعل، فلو أظهرت أن لكان مصدرا ظاهرا، ولهذا لم يُظهر أن، ويُقدّروا تارة بمعنى (كي)، وتارة بمعنى (الى أن)، فاذا كان ما قبلها سببا لما بعدها كانت بمعنى (كي) كقولك: أطع الله كي يُدْخَلَ الجنة، لان الطاعة سببٌ لدخول الجنة.

وقد يرتفع الفعل بعد حتى على حكاية الحال كقوله تعالى: " وزُلْزِلُوا حتى يقولُ الرسولُ " ، برفع: يقول في قراءة نافع، وحتى في رفع الفعل بمنزلة (الواو) والفاء وإذا وإنما) وسائر حروف الابتداء التي يرتفع الفعل بعدها، فاذا قلت: سِرْتُ حتى أدخلتها، فالسير مُتَّصِلٌ بالدخول، وقد يجوز أن يكون قد مضى، وانت تحكي الحال على ما مضى ذكره " .

وجاء في " معاني النحو ": " حتى حرف غاية وتكون حرف جر، ومجرورها على ضربين: الأول: ان يكون مجرورها داخلا في حكم ما قبلها، كقولك: ضربتُ القومَ حتى خالد، فخالداً مضروب، وهي هنا بمعنى العاطفة، لذا يصح العطف بها فتقول: ضربتُ القومَ حتى خالد، بالنصب.

والثاني: ان لا يكون مجرورها داخلا في حكم ما قبلها، بل ينتهي الامر عنده كأن تقول: صمْتُ رمضان حتى يوم الفطر، وهذا الضرب لا يجوز فيه العطف، فلا تقول: صمْتُ رمضان حتى يوم الفطر، وهي حرف غاية، إلا ان استعمالها في الغاية يختلف عن (إلى) فإن (الى) أمكن في الغاية من (حتى) وأعم، وهي لا تستعمل إلا لما كان اخرا او متصلا به فتقول: نمْتُ حتى اخر الليل، لان اخر الليل هو اخر جزء من الليل.

و(حتى) تفيد تقضي الفعل قبلها شيئاً فشيئاً الى الغاية، و (إلى) ليست كذلك، ولذا يجوز ان تقول: كتبتُ إلى زيد، ولا يجوز ان تقول: كتبتُ حتى زيد، و (حتى) لا يُقابل بها ابتداء الغاية، فلا يقال: سرْتُ من البصرة حتى الكوفة، بل يُقال: الى الكوفة، قالوا: وذلك لضعف (حتى) في الغاية ". وذكر أيضاً: " ان (الى) أوسع وأعمّ في استعمال الغاية من (حتى) ولذا تستعمل في عموم الغايات بخلاف (حتى)، وجاء في كتاب سيبويه: " ويقول الرجل: إنما انا اليك، أي انما انت غايتي ولا تكون (حتى) ههنا فهذا امر (الى) وأصله وإن اتسعت"، وهي أعمّ في الكلام أيضاً تقول: قمْتُ إليه، فجعلته منتهاك من مكانك ولا تقول: حتّاك.

أمّا دخول ما بعدها في حكم ما قبلها فالاكثر فيه الدخول إلا اذا كانت هناك قرينة تدلّ على خلاف ذلك فقولك: أكلت السمكة حتى رأسها، الرأس مأكول، وقولك: انه ليصوم الأيام حتى يوم الفطر، يوم الفطر غير داخل في الصوم ".

التعليل النحوي عند ابن جني: ذكر ابن جني في كتابه " اللمع في العربية " في باب حتى: اعلم ان حتى في الكلام على أربعة أضرب: تكون غاية، فتجرّ الأسماء على معنى (إلى)، وتكون عاطفة كالواو، ويبتدأ بعدها الكلام.

وتُضمّر بعدها (أن) فتتصب الفعل بالمستقبل على أحد معنيين: معنى كي، ومعنى إلى أن، تقول إذا كانت غاية: قام القوم حتى زيدٍ ، ورأيت القوم حتى بكرٍ ، ومررت بالقوم حتى جعفرٍ ، وإذا كانت عاطفة قلت: قام القوم حتى زيدٍ، ورأيت القوم حتى زيدا، ومررت بالقوم حتى زيدٍ.

وإذا ابتدئ بعدها الكلام قلت: قام القوم حتى زيدٍ قائمٌ، وضربت القوم حتى زيدٍ مضروب، وسقيت القوم حتى زيدٍ ريان، ويروى قول الشاعر مروان النحوي على ثلاثة أوجه:

ألقي الصحيفة كي يُخفّف رحله والزادَ حتّى نغله ألقاها

برفع النعل، ونصبها، وجزّها، فمن رفعها فبالابتداء، وجعل ألقاها خبرا عنها، ومن نصبها عطفا على الزاد، وجعل ألقاها توكيدا له، وإن شاء نصبها بفعل مضمّر يكون ألقاها تفسيرا له، ومن جرّها فبحتى، وجعل ألقاها توكيدا أيضا قال جرير:

فما زالت القتلى تمجّ دماءها بدجلة حتّى ماء دجلة اشكُل

كي يدخلك الجنة، وإذا كانت بمعنى (إلى أن) قلت: لأنتظرنه حتى يقدم، معناه: الى ان يقدم، وتقديرهما في الاعراب: حتى ان يدخلك الجنة، وحتى أن يقدم، إلا انه لا يجوز إظهار (أن) ها هنا لانه اصل مرفوض.

رأي الباحث: علل ابن جني في كتابه " اللمع في العربية " في باب (حتى) تعليلا بالمعنى (الدلالة) فيرجع اختلاف عمل (حتى) الى اختلاف معناها، فإذا أفادت الغاية والانتهاه كانت حرف جرّ نحو: سرْتُ حتى المدينة .

وإذا أفادت التدرّج او الغاية مع العطف كانت عاطفة، وإذا أفادت السببية او الاستقبال نصبت الفعل المضارع، فالعلة هنا قائمٌ على اختلاف المعنى الذي من خلاله يؤدي الى اختلاف الحكم الاعرابي، وقيس استعمال (حتى) على نظائرها من الحروف، فيجعل نصبها للفعل المضارع مقيسا على أدوات النصب التي تفيد الاستقبال ك (أن).

ويقيس جرّها على سائر حروف الجرّ الدالة على الغاية، فالعلة هنا إلحاق النظير بالنظير في الحكم، ويعمل أيضا بالغرض البلاغي فنلاحظ أحيانا المقصد في استعمال (حتى) لافادة المبالغة او بلوغ الغاية القصوى، نحو: أكلت السمكة حتى رأسها، للدلالة على الشمول، فالعلة هنا المقصد البلاغي يؤثر في التوجيه النحوي.

ويُفسر ابن جني عمل (حتى) بحسب قوتها في العمل، فاذا كانت حرف جرّ عملت الجرّ، وان كانت ناصبة عملت في الفعل، وان كانت عاطفة لم تعمل بنفسها بل تربط بين المعطوف والمعطوف اليه، والعلة هنا هي نوع الأداة يحدد نوع عملها، ويعتمد أيضا على ما ورد من كلام العرب، فثبتت بعض الاستعمالات كالعطف ب (حتى) اعتمادا على السماع، ولو كان قليلا، وقد يُجيز أوجهاً لورودها في الشعر او النثر العربي، فالعلة هنا ثبوت الاستعمال في لسان العرب.

ويعمل بالفرق بين التراكيب لتحديد الحكم، فيبين الفرق بين حتى زائدا اسم (الجر)، و حتى زائدا الفعل المضارع (النصب)، و حتى زائدا الجملة (ابتداء او استئناف)، فالعلة هنا اختلاف التركيب يؤدي الى اختلاف الوظيفة.

٤. الخاتمة

في كتابه "اللمع في العربية"، يعكس ابن جني أهمية التعليل النحوي كأداة لفهم قواعد اللغة وتفسير المعاني المرتبطة بحروف الجر. يُعتبر هذا التعليل جوهرياً لدراسة اللغة العربية بشكل أعمق. ويبرز البحث المكانة الخاصة التي تحتلها حروف الجر في النظرية النحوية لابن جني، حيث تعتبر عناصر رئيسية تُعزز المعاني وتُسهم في تحديد العلاقات بين الكلمات في الجمل.

يتبنى ابن جني منهج السماع كأساس رئيسي لتفسير استعمال حروف الجر ومعانيها، حيث يستند إلى ما ورد في كلام العرب، مما يعكس فهمًا عميقًا لكيفية استخدام اللغة. يُظهر ابن جني كيفية الربط بين حرف الجر والمعنى الذي يُعبر عنه، موضحًا كيف يؤدي اختلاف المعاني إلى اختيار حرف جر معين، مثل الفرق بين الاستعلاء والظرفية.

يُسهّم التعليل النحوي في تحسين قدرة الطلاب على استيعاب النصوص العربية وفهمها بشكل أفضل، مما يعزز مهارات الكتابة والتحدث. يتناول البحث الفروق الدقيقة بين المعاني المستمدة من استخدام حروف الجر، مما يساعد الدارسين على التمييز بين الاستخدامات اللغوية المختلفة. تُعزز تحليلات ابن جني لحروف الجر فهم السياقات الاجتماعية والثقافية التي تُستخدم فيها هذه الحروف، مما يساهم في إثراء التعلم الأكاديمي. يوفر هذا البحث أساسًا متينًا لفهم التطور اللغوي وتأثير مختلف العوامل الاجتماعية والفكرية على النحو العربي، مما يتطلب مزيدًا من الدراسات في هذا المجال. في النهاية، يُعتبر التعليل النحوي عند ابن جني وسيلة لفهم المعاني العميقة، مما يفتح أمام الدارسين آفاقًا جديدة لفهم قواعد اللغة العربية وتأثيرها على التعبير الأدبي والشفوي.

المصادر

ابن الاثير، المبارك بن محمد مجد الدين ابي السعادات. (١٤٢٠هـ). البديع في علم العربية. جامعة ام القرى. مركز احياء التراث الإسلامي. مكة المكرمة

ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل. (١٩٩٦ م). الأصول في النحو. تحقيق: عبد الحسين الفتلي. بيروت. مؤسسة الرسالة. ط ٣.

ابن جني، أبو الفتح عثمان، (١٩٨٨ م). اللع في العربية. تحقيق: سميح أبو مغلي. عمان. دار مجدلاوي للنشر.

ابن مالك، جمال الدين محمد بن مالك. (١٩٧٧ م). شرح عمدة الحافظ وعدة اللافت. تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدوري. مطبعة العاني. بغداد
الازهري، خالد بن عبد الله بن ابي بكر محمد. (١٣٢٠ هـ). شرح التصريح على التوضيح. الطبعة الازهرية. القاهرة.

الاشبيلي، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور. (١٩٧١ م). شرح جمل الزجاجي. تحقيق: صاحب أبو جناح.

الأصبهاني، أبو الحسن علي بن الحسين. (١٩٧١ م). شرح اللع في النحو. تحقيق: محمد خليل مراد الحربي. دار الكتب العلمية. بيروت.

الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله. (١٩٩٧ م). أسرار العربية. تحقيق: محمد حسين شمس الدين. دار الكتب العلمية، بيروت.

الانصاري، أبو محمد عبد الله جمال الدين ابن هشام، (د.ت)، أوضح المسالك الى الفية ابن مالك، ج ٣، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد. دار الفكر. بيروت.

البغدادى، جمال الدين الحسين بن بدر بن إياز بن عبد الله. (٢٠١١ م). قواعد المطارحة في النحو. تحقيق: يس أبو الهيجاء و شريف عبد الكريم النجار. دار الامل للنشر والتوزيع. الأردن.

البيت مجهول القائل: وهو من شواهد شرح الرضي: ج ٤،

الجبة. ماهر محمود محمد صبري. (٢٠٢٠ م). (المنح الحميدة في شرح الفريدة لمحمد بابا بن الأمين المختار التتكتي دراسة وتحقيق). أطروحة دكتوراه. جامعة الازهر. القاهرة

حسن، عباس. (٢٠١٨ م). النحو الوافي. دار المعارف. القاهرة

السامرائي، فاضل صالح، (٢٠٠٧ م). معاني النحو. مؤسسة التاريخ العربي. دار احياء التراث العربي. بيروت.

سبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر. (د.ت). الكتاب. تحقيق: عبد السلام محمد هارون. دار التاريخ. بيروت

السيوطي، أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن، (١٩٨٠ م). همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. تحقيق: عبد العال سالم مكرم. دار البحوث العلمية. الكويت.

العقيلي، العقيلي. بهاء الدين عبد الله ابن عقيل الهمداني المصري. (٢٠١٠ م). شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد. دار ابن كثير. دمشق.

العلوي، العلوي، يحيى بن حمزة. (٢٠٢٣ م). الازهار الصافية في شرح المقدمة الكافية. تحقيق: شريف عبد الكريم محمد النجار. دار السلام. مصر.

العلوي، العلوي، يحيى بن حمزة. (٢٠٢٣ م). الازهار الصافية في شرح المقدمة الكافية. تحقيق: شريف عبد الكريم محمد النجار. دار السلام. مصر.

مجلة الجامعة العراقية المجلد (٧٥) العدد (١٠) تموز لسنة ٢٠٢٦

- الغلاييني، الغلاييني، الشيخ مصطفى. (٢٠١٠ م). جامع الدروس العربية. تحقيق: علي سليمان شبارة. مؤسسة الرسالة ناشرون. بيروت.
- الكوفي، الشريف عمر بن إبراهيم. (٢٠٠٢ م). البيان في شرح اللع. تحقيق: علاء الدين حموية. دار عمار. عمان.
- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد. (١٩٩٤ م). المقتضب. تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة. مكتبة. القاهرة.
- المرادي، الحسن بن قاسم. (٢٠٠٦ م). شرح التسهيل. تحقيق: محمد عبد النبي ومحمد احمد عبيد. مكتبة الايمان. المنصورة.
- نعمة، فؤاد. (١٩٧٣ م). ملخص قواعد اللغة العربية. المكتب العلمي للتأليف والترجمة. نهضة مصر. القاهرة.